الفصل الثانى

تغلغل رأس المال الغربى فى العربية السعودية

ساء الوضع الاقتصادى ـ للعربية السعودية ـ مع نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات ، كانعكاس غير مباشر لأزمة الاقتصاد العالمى . تقلصت حركة التصدير وقل العائد من الحجيج (انخفض عددهم من ١٥٠ ألفاً فى عام ١٩٢٦ إلى ٢٠ ألفاً فى عام ١٩٣٣) . وللعام الثالث على التوالى يقل المحصول . كما خفضت بريطانيا بدرجة مؤثرة من مساعداتها التى كانت تشكل ٤٠٪ من دخل البلاد (٢٢٦ : ص ٦٣) .

فرغت خزانة الدولة ؛ وتوقف دفع رواتب الموظفين والمساعدات التى كانت تقدم للقبائل ، واشتدت وطأة المضاربات . ورفضت كل من انجلترا وفرنسا وإيطاليا تقديم القروض للعربية السعودية . وفى الوقت نفسه كان على السعودية أن تسدد فى عام ١٩٣٢ التزامات قدرها ٢١٩ ألف جنية إسترلينى . وهنا بدأ أعداء ابن سعود فى الخارج والداخل ، حيث سعوا لتقليب البدوية ضده ، فى استغلال هذه الصعوبات الاقتصادية . وقد هددت هذه الأوضاع وجود الدولة السعودية ذاته .

وتحت وطأة هذه الظروف اتجه الملك نحو الغرب لطلب المساعدة واجداً أن الوسيلة المثلى لدعم الدولة الفتية هى جذب رأس المال الغربى الاحتكارى إلى البلاد . وقد علق الملك آماله قبل كل شئ على الحصول على أموال تحقق له الاحتفاظ بولاء القبائل البدوية وإضعاف قبضة التبعية لبريطانيا .

منذ بداية الاحتكارت الغربية فى العربية السعودية كانت الدول الغربية المعينة هى النصير والحليف للاحتكارات سواء فى علاقتها بالحكومة السعودية أم فى صراعاتها الداخلية على أراضى البلاد للسيطرة على مصادر الخام وأسواق التوزيع ومجالات النفوذ .

كان لبريطانيا منذ عهد بعيد علاقات خاصة بابن سعود وهى التى كثيراً ما ساعدت أعداءه فى الوقت نفسه الذى قدمت له فيه الدعم المالى والسياسى. وفى الفترة من عام ١٩١٥ إلى ١٩٢٤ كانت- نجد- تُعَد رسمياً محمية إنجليزية (١٢٥ : ص ٥٠). ويعد نشاط شركات النفط الإنجليزية "إيسترن بتروليوم كومبانى" و "اينك" التى بلغت أسهم الحكومة البريطانية فيها ٢٣,٧٥ و ٤٠٪ دليلاً بالغ الدلالة على ترابط المصالح السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لكل من بريطانيا والعربية السعودية (١٧٨ : ص ١٨٤).

فى مايو عام ١٩٢٣ حصلت شركة "اينك" من ابن سعود على امتياز فى الأحساء. وقد أورد ج. فيلبى، وهو أحد المقربين من ابن سعود، الشروط الأساسية لهذا الامتياز فى أحد كتبه (٢٢٨ : ص ٦٢ – ٦٤) وهى: (١) حق احتكار الشركة للبترول ولاحتياطى المعادن الأخرى، وكذلك حق وامتياز استخراج هذه المعادن. ويشمل هذا الحق إقامة المنشآت ونصب المعدات. (٢) حق احتكار استخدام منطقة الامتياز كما يتراءى لها بما فى ذلك حق حفر الآبار وتوصل أنابيب البترول وإنشاء خطوط السكك الحديدية والمبانى ومد خطوط البرق والتليفونات إلى آخره. حق احتكار إنشاء مصانع تكرير النفط واستخدام المياه المكتشفة فى منطقة الامتياز (يمكن للحكومة استخدام كل هذه الأشياء فى حالة وقوع الحرب فقط). (٣) حرية استخدام جميع موانئ البلاد بما فى ذلك توسيعها مع احتفاظ الدولة بالرقابة عليها. (٤) حرية بيع وتصدير النفط والثروات الطبيعية الأخرى المستخرجة، وفى الوقت ذاته لا تملك الحكومة الحق فى التدخل فى أعمال توجيه الامتيازات وإنما يلتزم أصحاب الامتياز فقط بأن يدفعوا لها الرسوم الجمركية المستحقة على ما يقومون باستيراده من مواد غذائية وملابس وبضائع أخرى ... (٦) الإعفاء من رسوم الضرائب وإيجار الأراضى. (٧) حق الشركة فى التنازل عن (أو بيع) الحق والامتيازات الممنوحة لها سواء على أجزاء (أو كلية) لواحدة أو لعدد من الشركات الإنجليزية. (٨) حق الحصانة فى العربية السعودية لممثلى الامتياز الذين يعدون مسئولين أمام الحكومة البريطانية فقط.

وهكذا يتضح لنا من نص أول إتفاقية امتياز بترولى فى العربية السعودية أن الحكومة السعودية قد فقدت كل حق لها فى مناطق الامتياز وفى الثروات الطبيعية الموجودة فى أعماق تربتها بل وحتى فى مخزون مياهها ، كما أنه لم ينص على أى حق لها فى استخدام المنشآت والمعدات والمرافق التابعة للشركة ؛ كانت الشركة تتمتع بحق الحصانة ، ولم يكن موظفوها يقعون تحت طائلة قوانين الدولة السعودية ، وكان بمقدور الشركة أيضا أن تنقل كل أو جزءاً من الحقوق التى ضمنتها لها الدولة لأى شركة إنجليزية دون دفع أى تعويضات للحكومة السعودية .

كان ابن سعود يمتلك ٢٠٪ من أسهم هذه الشركة أو أية شركات أخرى قائمة . وكان المبلغ المدفوع كإيجار فى فترة التنقيب عن البترول يبلغ ثلاثة آلاف جنيه إسترلينى ذهباً . وكثيراً ما كان التنقيب يستمر لأكثر من ثلاثة أعوام دون أن يثمر شيئاً . وفى عام ١٩٢٧ رفضت الشركة الامتياز بعد أن دفعت أربعة آلاف جنيه إسترلينى فقط (٢٢٨ : ص ٦٦) .

وقد حاولت شركات البترول البريطانية ـ بعد أن منيت بالفشل ـ أن تمنع ، من جهة ، التغلغل الواسع لرأس المال الأمريكى فى البلاد ، وعملت ، من جهة أخرى ، على تقوية إستقلال المملكة السعودية . ففى عام ١٩٣٣ تم إعداد مشروع إنشاء بنك حكومى سعودى برأس مال أساسى قدره ٢٠٠ ألف جنية استرلينى ، ولكن هذا المشروع لم يتحقق بسبب مقاومة بنوك لندن له (١٣٩ : ص ٥٢٦)

دافع ممثلو الحكومة البريطانية بكل نشاط عن مصالح رجال الأعمال الإنجليز ، وكان المستشارون الإنجليز موجودين فى كل مرفق من مرافق الدولة منذ لحظة إنشائه ، ويكفى أن نذكر على سبيل المثال ج . فيلبى الذى ظل مستشاراً للملك ابن سعود ما يزيد على ثلاثين عاماً . وقد ظهرت فى المملكة فروع للبنوك الإنجليزية مثل " آراب بنك ليمتد " ، أو " بريتيش بنك أوف ميدل إيست " كما حصلت الشركات الإنجليزية مثل

«جنـرال إلكتريك» أو «واطسـون» و «بيرلى جنرال» أو "اكسـبريس لفت" على عقود تسمح لها بتصدير المعدات والمنشآت . وقد بلغ حجم صادرات إنجلترا إلى العربية السعودية فى عام ١٩٥٥ ثـمانية ملايين دولار (يتعرض المرجع (٧٢) لما يخص شركات البترول بصورة أساسية) .

وقـد بدأ خـبراء الصناعـة والجيولوجيا مـن ألمانيا الاتحاديـة يعملون فى العربيـة السـعودية منذ منتصـف الخمسـينات . وقامت الشـركات ـ الألمانية الغربيـة ـ وعلـى رأسـها "سـيمنز شـوكيرت" و " تليفونكـن" و "تسـايس" بتصديـر أجهـزة الراديـو وآلات التصويـر والأدوات الكهربيـة ، وقـد قدمـت الحكومة السعودية فى بداية عام ١٩٥٤ امتيازاً ضخماً لشركة "جافينكو" لبناء عدد من المرافق والمنشآت السكنية والإدارية .

وقد دخلت الشركات "الإيطالية" فى منافسة مع الشركات "الإنجليزية والألمانية الغربية" واسـتطاعت الحصول فى عام ١٩٥٣ على إمكانية توظيف ما يزيد على أربعة مليارات ليرة إيطالية فى مختلف أوجه الاقتصاد السعودى.

علـى أن المنتصر الحقيقى فـى نهاية هذا التنافس الحـاد كان رأس المال الاحتكارى الأمريكـى المدعوم من حكومة الولايـات المتحدة الأمريكية ، وقد أدت الجهود المشـتركة لكليهما إلى أن أصبحت العربية السـعودية ، من الناحية الاقتصادية ، شبه مستعمرة للولايات المتحدة الأمريكية .

نشأة أرامكو

فى شتاء عام ١٩٣١ حضر إلى جدة ش . كراين الموظف باللجنة الحكومية الأمريكية ، وقد أسـفرت المباحثات التى أجراها مع ابن سـعود عن وصول بعثة جيولوجية صغيرة إلى السـعودية برئاسة ك . تويتشل الذى وجد أن التركيب الجيولوجى للعربية السـعودية يبشر بالكثير . فاقترح على الملك أن يتخلص من مشـكلاته المالية مقابل أن يقدم للشـركات الأمريكيـة امتيازاً للبحث عن الثروات الطبيعية .

غير أن السوق العالمية للنفط آنذاك ، فى بداية الثلاثينات ، لم تكن بحاجة إلى مصادر جديدة . وقد كتب الإنجليزيان ك . تيوهيندهيت و أ . هاميلتون فى هذا الصدد يقولان : " فى عام ١٩٣٠ قل الطلب على البترول للمرة الأولى فى الولايات المتحدة ، وقد إنهارت السوق تماماً بعد اكتشاف البترول فى شرق تكساس فى أكتوبر من العام نفسه إذ أن سعر البرميل قد هبط من ١,٣ دولار إلى ٥ سنتات . فبعد عدة سنوات حققت فيها شركات البترول أرباحاً ضخمة اصطدمت فجأة بواقع أن عليها أن تحقق حتماً خسائر فادحة (١٧٠ : ص١٤٠ – ١٤١) . وقد تخلى العديد من الشركات الأمريكية ، وخاصة الشركات الصغيرة ، عن عملياتها بالخارج ، فى الوقت الذى استمرت فية بعض شركات البترول الضخمة فى العمل فى الشرقين الأوسط والأدنى مع أنها فقدت الثقة بمستقبل البترول فى الجزيرة العربية . وقد رفضت شركتا "تكساس أويل" و "جلف كوربوريشن" عرض تويتشل بشأن الحصول على امتياز فى المملكة السعودية . لم تكتف الشركتان بمجرد الشك فى تقديرات الجيولوجى الأمريكى ، بل إنهما لم يشاءا أن يخرقا إتفاقية "الخط الأحمر" (*) والشركة الوحيدة التى جازفت كانت " ستاندارد أويل كومبانى أوف كاليفورنيا" ("سوكال") .

وفى عام ١٩٣٣ أصبحت شركة "إيسترن بتروليوم كومبانى منافساً، لـ "سوكال" على أن ابن سعود كان بفضل آنذاك الشركة الأمريكية :

أولاً : لأنها كانت على استعداد لتقديم القروض دون إبطاء .

ثانياً : لأن ابن سعود كان يخشى ، وفى ذهنه الصراع الطويل مع إنجلترا، تغلغل الأولى فى مملكته فى ظروف سيطرة إنجلترا على الشرق الأوسط بأكمله تقريباً . كان ابن سعود يرى أن نشاط "سوكال" يجب أن يوازن بدرجة ما تأثير إنجلترا فى المنطقة .

(*) إتفاقية الخط الأحمر : إتفاق معقود بين أصحاب الاحتكارات البترولية الضخمة (الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا) وقع فى ٣١ يوليو ١٩٢٨ ويقضى بتقسيم مناطق نشاطها فى بلدان الشرقين الأوسط والأدنى .

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن "إيسترن بتروليوم كومبانى" قدمت قروضاً فى حدود مبلغ ٣٠ ألف جنيه إسترلينى فقط وبأوراق البنكنوت (كان بنك إنجلترا يحظر تصدير الذهب إبان سنوات احتدام الأزمة الاقتصادية)، على حين أن "سوكال" عرضت تقديم ٣٥ ألف جنيه إسترلينى ذهباً. على الفور بالرغم من أن الرئيس روزفلت أوقف فى مارس عام ١٩٣٣ نشاط جميع البنوك فى البلاد وأعلن فى ٢٠ أبريل حظر تصدير الذهب (٢١٨ : ص ٧٩).

وفى ديسمبر عام ١٩٣٢ بدأت مباحثات الحكومة السعودية مع ممثلى شركة "سوكال" وهم لورد هاميلتون رئيس الشركة، و ف. لوميس النائب السابق لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ووساطة قنصل أمريكا فى لندن أ. هالستيد (٢٤٥ : ص ٧٥). وقد وضع الجانب السعودى الشروط التالية، مستفيداً من خبرته فى الامتياز الأول الذى وقع عليه :

(١) تقوم الحكومة بتأجير المنطقة اللازمة للشركة مقابل أن تدفع (الشركة) لها مقدماً مقداره ٥ آلاف جنيه إسترلينى ذهباً.

(٢) تحصل الحكومة على ٢٠٪ من صافى أرباح التنقيب وبيع البترول.

(٣) تقدم الشركة للحكومة قرضاً فى حدود مائة ألف جنيه إسترلينى ذهباً.

وفى التاسع والعشرين من مايو عام ١٩٣٣ وقع لورد "هاميلتون" مع "عبد الله سليمان" وزير المالية السعودية إتفاقاً بمنح شركة "سوكال" امتيازاً بالبحث والتنقيب عن البترول فى مساحة قدرها ٩٣٢ ألف كيلو متر مربع لمدة ٦٦ عاماً ؛ وفى السابع من يوليو وقع ابن سعود المرسوم رقم ١١٣٥ الذى يعطى لهذا الامتياز ضماناته (٢٤٥ : ص ٧٩).

كانت شروط هذا الإتفاق تعطى أرباحاً أقل مما فى دولة العراق المجاورة؛ ذلك أن الاهتمام ببترول السعودية لم يكن شديداً إلى جانب أن ابن سعود كان فى حاجة ماسة للموارد المالية. ويذكر "فيلبى" ما قاله الملك من أنه: "لو أن أى شخص عرض مليوناً من الجنيهات لأعطيته كل الامتيازات التى يطلبها" (٢٢٥ : ص ١٧٦).

وقد بلغت شروط امتياز "سوكال" حداً عجيباً من الشبه بينها وبين إتفاقية ١٩٢٣ و كان لكليهما الطابع الاستعمارى نفسه :

(١) للشركة الحق فى التنقيب واستخراج وتصدير النفط ومنتجاته سواء كان فى حالته الخام أو مكرراً فى منطقة الامتياز .

(٢) للشركة الحق فى إنشاء وسائل الاتصال اللازمة لعملياتها فى ذلك " اللاسلكى والبرق وأنظمة التليفونات والسكك الحديدية ووسائل النقل البحرى والجوى" .

(٣) تقبل الحكومة توفير الظروف الملائمة من أجل حصول الشركة على الأراضى اللازمة لإقامة عملياتها . وللشركة الحق فى استخدام الأراضى المملوكة للدولة بأسعار مخفضة ، وفى حالة أن تكون هذه الأراضى ملكاً لجهات خاصة تدفع فيها الأسعار السائدة فى تلك المنطقة . وليس للشركة أى حق فى امتلاك أو استخدام أى أرض فى الأماكن المقدسة ، أو تلك التى لها قيمة تاريخية أو أثرية ... (١٠) تعفى الشركة من فرض ضرائب مباشرة ، أو غير مباشرة عليها ، ومن الضرائب المعتادة على المعدات الضرورية ، والمواد الغذائية وغيرها ، والمستوردة لصالح عملياتها " (١٧٨ : ص ١٤٧ – ١٤٨) .

أما الجديد فى هذه الإتفاقية فكان التزام الشركة بما يلى : نصت المادة التاسعة على التزام الشركة بأن تعيد للحكومة المناطق التى لم تستخدمها والتى رأت الشركة أنها لن تستخدمها فى المستقبل ، وذلك فى غضون ٩٠ يوماً من حفر الآبار ، وتشترط المادة ٢٣ الاستخدام الواسع ، بقدر الإمكان للمواطنين السعوديين للعمل فى مؤسسات الشركة ، وتلتزم الشركة وفقاً للمادة ٣٦ بعدم التدخل فى الشئون الإدارية والسياسية والدينية للعربية السعودية (٢٤٥: ص ٨١ ، ٣٢٥) . وتلتزم الشركة ، وفقاً للإتفاقية بإنشاء مصنع لتكرير البترول .

كانت الشروط المالية للامتياز فى عام ١٩٣٣ على النحو التالى :

تدفع الشركة ٤ شلنات ذهبية عن كل طن بترول ، وأول قرض يحين موعده عام ١٩٣٣ وهو فى حدود ٣٠ ألف جنيه إسترلينى ذهبى تمثل نصف حساب حصة الحكومة مقابل حق الانتفاع بالأرض ، أما القرض الثانى فيقدم فى عام ١٩٣٥ وهو فى حدود ٢٠ ألف جنيه إسترلينى ، وتدفع رسوم إيجار فى حدود " ٥ آلاف جنيه سنوياً" بدءاً من عام ١٩٣٣ وحتى اكتشاف البترول بكميات تجارية (٢١٨ : ص ٣١٠ – ٣١١) .

وبناء على الإتفاقية التكميلية التى عقدت فى عام ١٩٣٩ حصلت الشركة على امتياز العمل فى مساحة قدرها ٢٠٧,٢ ألف كيلو متر مربع لمدة ستين عاماً ، وأيضاً على الحق فى استخراج الثروات الطبيعية الأخرى فى البلاد على مساحة قدرها ١٥٣ ألف كيلو متر مربع ، وذلك بعد أن دفعت ١٤٠ ألف جنيه إسترلينى .

وقد تعهدت الشركة تبعاً للإتفاقية الجديدة : بدفع إيجار سنوى فى حدود ٢٠ ألف جنية إسترلينى حتى يتم اكتشاف البترول فى المناطق الإضافية التى استأجرتها بالسعر التجارى ، أو تعيد هذه المناطق ؛ وتدفع الشركة ١٠٠ ألف جنية إسترلينى مرة واحدة فى حالة اكتشاف البترول كما تقدم للحكومة السعودية ٢٣٠٠ ألف جالون بنزين و ١٠٠ ألف جالون كيروسين مجاناً سنوياً .

وفى نوفمبر عام ١٩٣٣ نقلت "سوكال" امتيازها إلى شركتها الفرعية "كاليفورنيا آرابيان ستاندرد أويل" التى تنازلت بعد ثلاث سنوات عن نصف أسهمها لشركة "تكساس أويل" ("تكساكو") الأمريكية مقابل ثلاثة ملايين من الدولارات دفعت نقداً وتعهدت بدفع ١٨ مليون دولار أخرى من نصيبها من الدخل بعد بدء استخراج البترول بكميات تجارية . وبداية من ٣١ يناير ١٩٤٤ أصبحت شركة البترول المتحدة تسمى "أرابيان أمريكان أويل كومبانى" أى " أرامكو" وفى الثانى عشر من مارس عام ١٩٤٧ تم توقيع إتفاقية بين شركة أرامكو والمساهمين الجدد وهم شركة "ستاندارد أويل

كومبانى أوف نيويورك" (منذ عام ١٩٧٢ تعرف باسم "إيكسون") ولها ٣٠ ٪ من الأسهم ، وشركة "سوكونى فاكوم" (منذ عام ١٩٦٦ تعرف باسم "موبيل أويل") ولها ١٠ ٪ من الأسهم . وقد دفعت الأولى مبلغاً قدره ٧٦,٥ مليون دولار (نصيبها فى أسهم أرامكو) ودفعت الثانية مبلغاً قدره ٢٥,٥ مليون دولار . وعلاوة على ذلك فقد امتنعت الشركتان عن أخذ ما استحق لهما من أرباح أرامكو لعدة سنوات ، مما يعنى أن اشتراكهما فى أرامكو قد كلفهما فى الواقع ٤٦٩,٢ مليون دولار تقريباً (٢١٨ : ص ١١٥) . وقد ذكر رئيس شركة "تكساكو" - فيما بعد - فى معرض حديثه عن سبب جذب "شركات أمريكية جديدة" أن ابن سعود كان مهتماً بزيادة المدفوع بينما لم تكن إمكانات "سوكال" و "تكساكوط" تسمح بعد بتسويق كميات البترول التى استطاعوا استخراجها ، وقد ضمنت "إيكسون" و "موبيل" فتح أسواق جديدة للبيع بالإضافة إلى أنه كانت لديهما إمكانات مد خطوط البترول إلى البحر المتوسط (٢٦ : ص ٦٣ ؛ ٢١٨ : ص ١١٦) . لكن السبب الرئيسى - فى الواقع - هو أن مجموعة روكفلر التى كانت ترأس كلاً من "سوكال" و "إيكسون" و "موبيل" كانت تتعجل ، زيادة وجودها فى الجزيرة العربية حيث تم اكتشاف كميات هائلة من النفط الرخيص .

أصبحت أرامكو واحدة من أضخم الاحتكارات الرأسمالية البترولية فى العالم . وفى منتصف الخمسينات دخلت شركات أرامكو المساهمة مع الشركات البترولية متعددة الجنسيات (العاملة فى مجالات استخراج ونقل وبيع البترول) لدول أوروبا الغربية وآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا . وكانت "سوكال" تمتلك فى الشرق الأوسط وحده أسهم ثمانى شركات بما فى ذلك ٣٠ ٪ من أسهم أرامكو و ٥٠ ٪ من أسهم "بحرين بتروليوم كومبانى" و ٧ ٪ من اينك ، بينما امتلكت "إيكسون" أسهم ١٥ شركة بما فى ذلك ٣٠ ٪ من أسهم أرامكو و ١١,٨٧٥ ٪ من "إيسترن بتروليوم كومبانى" وتمتلك "تكساكو" أسهم ١٨ شركة بما فى ذلك ٣٠ ٪ من أسهم أرامكو و ٥٠ ٪ من "بحرين بتروليوم كومانى" و ٧ ٪ من اينك . وفى الخمسينات بلغ نصيب المساهمين فى أرامكو من استخراج وتكرير البترول فى العالم الرأسمالى ما يلى : "إيكسون"

– ١٥,٤٥ و ٢٣٪ و ١٦ ٪ ، "تكساكو" – ٥,٥٤ و ٦,٦٢ ٪ . "سوكال" ٦,٣٤ و ٤,٨٤٪ ، " موبيل أويل" – ٣,٩٧ و ٦,١٤ ٪ . وبعبارة أخرى فإن شركات أرامكو المساهمة استخرجت ٣١,٣٠ ٪ و كررت فى مصانعها ٣١,٨٣ ٪ من مجموع النفط المستخرج فى كل أنحاء العالم الرأسمالى . وكان بيع البترول السعودى فى السوق العالمية يتم عن طريق شركات التسويق "كالتكس" و "إسو" وهما فرعان لشركات مساهمة فى أرامكو (٢٦ : ص ١٠٥ ؛ ٢٤٥ : ص ٧٣) .

كانت القوة الهائلة التى تتمتع بها الشركات الأربع المكونة لأرامكو تتمثل فى كونها امتلكت فى قبضتها تماماً كل مراحل صناعة البترول: التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل والتسويق . وقد كونت هذه الشركات بالاشتراك مع " بريتيش بتروليوم " و "جلف أويل" و "رويال داتش – شل" أضخم اتحاد منتجين بترولى (كارتل) كانت له السيطرة على استخراج وتسويق البترول فى العالم الرأسمالى بأسره . وقد حددت " الأخوات السبع" مستوى استخراج وأسعار النفط فى السوق العالمية .

تم اكتشاف البترول لأول مرة فى العربية السعودية فى شهر أغسطس ١٩٣٥ ، وفى مارس ١٩٣٨ تم اكتشافه بكميات تجارية (فى منطقة الظهران) وفى عام ١٩٣٩ ، عندما بدئ فى تكرير البترول ، تم استخراج ٥٢١,١ ألف طن من الخام . آنذاك وصل إجمالى نفقات الشركة ٨٥٥٠ ألف دولار (٢١٨ : ١١٥) .

كان استخراج البترول من أراضى العربية السعودية عملاً مربحاً بشكل غير عادى . لم يكن الأمر يحتاج سوى عدد قليل من المعدات نتيجة للتركيبة الغنية لطبقات الآبار . بلغت التكلفة الأساسية للإنتاج ، بما فى ذلك حصة الحكومة ، ٠,٤٠ دولار للبرميل عام ١٩٤٨ على حين وصل ثمن برميل النفط السعودى فى السوق العالمية ٢,٢٢ دولار وأكثر . وفى عام ١٩٥٥ كان عدد الآبار المنتجة فى العربية السعودية ١٥٧ بئراً تعطى ٤٦,٨ مليون طن من البترول . بينما كان هناك فى الولايات المتحدة الأمريكية ٥٥٣ ألف بئر (تعطى ٣٥٢ مليون طن) ؛ كان متوسط استخراج البترول من بئر واحدة فى

العربية السعودية يبلغ ٢٩٨ ألف طن . بينما كانت البئر الواحدة فى الولايات المتحدة تعطى ٦٣٦,٥ طن (٧٢ : ص ١٦) (نظر الملحق ، جدول ١) . وفى عام ١٩٤٨ بلغ صافى دخل المساهمين فى أرامكو من البرميل الواحد ٠,٠٩١ من الدولار ، وفى عام ١٩٥٠ وصل إلى ٠,٨٥ من الدولار . وفى الأعوام من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٣ بلغ صافى دخل الشركة ٢,٨ مليار دولار ، أو فى المتوسط ٥٧,٦ ٪ من رأس المال ، أما فى عام ١٩٦١ فقد ٨١,٥ ٪ ، وفى الوقت الذى بلغ فيه صافى دخل الولايات المتحدة الأمريكية من صناعة البترول من ١٠ – ١٢ ٪ من رأس المال (١٢٥ : ص ١٧ ؛ ٦٨ : ص ٣٨) .

كانت أرامكو تملك ، بالإضافة إلى حقها الاحتكارى فى استخراج البترول والغاز ، دون رقابة من منطقة الامتياز وفقاً للإتفاقية المعقودة فى ٢٩ مايو عام ١٩٣٩ ، الحق فى تسويق مختلف المنتجات البترولية فى العربية السعودية ؛ فقد باعت فروع شركة أرامكو من خلال ٨١ مركزاً للبيع بالتجزئة تابعا لها ما يزيد على ٣٠٠ ألف طن من منتجات البترول وحوالى ٢٠ ألف طن من الأسفلت .

وحتى يتسنى تسهيل تسويق البترول أنشأ أصحاب امتياز أرامكو فى عام ١٩٤٧ شركة "ترانس أرابيان بايب لاين" ("تاب لاين") التى كان من مهامها إنشاء واستغلال أنابيب للبترول تمتد من الظهران إلى صيدا (لبنان) ، وقد بدئ فى إقامتها فى يناير عام ١٩٥١ بالرغم من المقاومة العنيفة التى أبدتها الشركات الإنجليزية . وقد بلغت تكاليف هذا الخط ٢٧٠ مليون دولار (٢١١ : ص ٢٠٨) . وكان الاتفاق ينص على ألا تدفع أرامكو للحكومة السعودية شيئاً مقابل إنشائها " للتاب لاين " لمدة ١٥ عاماً . إلا أنها كانت تدفع ٩,٧ سنتاً نظير نقل كل برميل من خلاله . على أن نقل البترول عبر الأنابيب كانت تكلفته بالنسبة لأرامكو أرخص مرتين من استخدام الناقلات . وفى عام ١٩٩٩ يجب أن تؤول ملكية أنابيب نقل البترول والمنشآت الملحقة بها (كذلك كل المنشآت الصناعية التابعة لأرامكو) إلى الحكومة السعودية بمقتضى الإتفاقية المعقودة (٢٤٥ : ص ٣٢٨ ، ٣٣٠) .

وكما كتب إ. بيليايف فقد " أسرعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد حصول شركة (ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا) على امتيازات فى العربية السعودية إلى مد المساعدة لهذا الاحتكار. وبدأت مبادرتها فى لندن بالمباحثات بين السفيرين الأمريكى والسعودى هناك والتى إنتهت فى نوفمبر عام ١٩٣٣ بتوقيع (الإتفاقية المؤقتة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التمثيل السياسى والقنصلى والدفاع القضائى والتجارة والملاحة البحرية) وقد تساوى، بموجب هذه الإتفاقية. مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية وأملاكهم على أراضى العربية السعودية فى الحقوق مع مواطنى الدول الأجنبية الأخرى، وتم حصولهم إمكانية توسيع نشاطهم " (٧٢ : ص ٣٠).

وهكذا أقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع السعودية على أساس إتفاق حكومات حتى قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما (أقيمت هذه العلاقات فى مايو عام ١٩٤٣ وارتفعت إلى مستوى السفارات فى يناير ١٩٤٩)؛ (٢٢ ؛ ٢١ يناير ١٩٤٩).

أرامكو وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية يستحق موضوع التعاون بين الاحتكارات البترولية الأمريكية، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى العربية السعودية دراسة خاصة (انظر أيضاً المراجع رقم ٧٥) فهذا التعاون يُعد واحداً من أكثر الأمثلة وضوحاً على نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية فى بلد نام، عندما يتحول حتماً سباق الاحتكارات من أجل الأرباح واستخدامها لتحقيق أهداف حكومتها إلى تأكيد لسيطرة الدولة الإمبريالية على هذا البلد بمساعدة هذه الاحتكارات ذاتها.

ذكرنا من قبل أن نائب وزير خارجية الولايات المتحدة السابق كان واحداً من رؤساء شركة "سوكال". ولم تكن استمالة الشخصيات صاحبة الارتباط الوثيق بالحكومة للعمل على رأس شركات النفط محض صدفة. ففى عام ١٩٣٦ أصبح ج. موفيت، وهو أيضاً موظف حكومى كبير سابق

وصديق للرئيس روزفلت ، رئيساً لمجلس إدارة أرامكو (٢٤٥ : ص ، ٩٢) . وفى التاسع من أبريل عام ١٩٤١ توجه موفيت لدى لقائه بالرئيس الأمريكي روزفلت بطلب تقديم مساعدة مالية أمريكية فى حدود ثلاثين مليون من الدولارات للعربية السعودية على شكل قرض لمدة خمس سنوات ، وأعرب عن استعداد أرامكو بدورها فى تقديم منتجات بترولية إلى القوات البحرية الأمريكية المسلحة . (٢٦ : ص ٥٩ – ٦٠) . على أن هذا الطلب تم إرجاؤه . وأصبح موقف أرامكو حرجاً ، فالملك ابن سعود يطلب زيادة التكرير بينما خفضت الشركة منذ بداية الحرب استخراج البترول بل إن بعضاً من الآبار تم إغلاقه فعلا بالأسمنت ، وقد حاولت أرامكو مرتين الحصول من الحكومة المريكية على مساعدات تقدم للعربية السعودية بمقتضى قانون الإعارة والتأجير ، ولكن هذه المحاولات ذهبت هى الأخرى أدراج الرياح . وفى الوقت نفسه قدمت إنجلترا للعربية السعودية فى عام ١٩٤٠ حوالى ٤٠٣ آلاف دولار ، كما قدمت لها أيضاً فى عام ١٩٤٣ مبلغ ١٦٦١٨ ألف دولار مستخدمة أموالاً تلقتها من الولايات المتحدة (٢٦ : ص ٦٠) . كان نشاط إنجلترا فى مملكة البترول يسبب لواشنطن قلقاً بالغاً مما دفع الحكومة الأمريكية لاعتبارها (السعودية) ضمن الدول التى تتلقى مساعدات بموجب قانون الإعارة والتأجير. وفى فبراير عام ١٩٤٣ وجه الرئيس روزفلت إلى الكونجرس رسالة ذكر فيها أن " الدفاع عن العربية السعودية أمر بالغ الأهمية للدفاع عن الولايات المتحدة" (٢٦ : ٦٠) . هنا كانت الحكومة الأمريكية تدافع فى المقام الأول عن مصالحها الإستراتيجية العسكرية إذ إن البترول السعودى لم تكن له أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التى كان بإمكانها الوفاء باحتياجات نصف الكرة الغربى من البترول .

يقول المؤرخ الأمريكى ج . زين "لقد أتاحت الحرب للولايات المتحدة أن تسيطر فى الواقع على ثروات البترول الضخمة فى الشرق الأدنى التى كانت تمتلكها إنجلترا قبل ذلك" . (١٦٢ : ص ٤٣) . منذ ذلك الحين بدأت الاحتكارات البترولية الأمريكية تؤدى دوراً أكبر فى صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط بينما أخذت الشخصيات

الحكومية الأمريكية تتأثر أكثر فأكثر بالاحتكارات البترولية. يذكر "روزفلت" فى مذكراته مثلاً أنه قال للملك ابن سعود عند لقائه به فى ربيع ١٩٤٥ "إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو أولاً وقبل كل شئ رجل أعمال ... وإنه يولى اهتمامه، بصفته رجل أعمال، لشبه الجزيرة العربية" (الاقتباس من ١٢٦ : ص ٤٣).

وقد نما إهتمام الولايات المتحدة بالعربية السعودية إلى حد أنه ظهر فى عام ١٩٤٣ مشروع الاشتراك المباشر للحكومة الأمريكية فى أرامكو. على أن هذا المشروع قد ألغى لأن الشركة لم ترد أن تتنازل للحكومة عن حقها بصفتها المساهم الأساسى (٢١١ : ص ١٣٣).

وفى عام ١٩٤٤ أعلن عن اتفاق بين أرامكو والحكومة الأمريكية بشأن مد أنابيب البترول من العربية السعودية إلى البحر المتوسط. وقد وعدت أرامكو بأن ترد للحكومة الدين فى خلال خمسة وعشرين عاماً، وذلك عن طريق تصدير النفط إليها بأسعار مخفضة، وتوفير الاحتياطات الضخمة من البترول الذى تحتاجه الحكومة. وقد أثار هذا المشروع احتجاجاً عنيفاً لدى شركات النفط الأمريكية العاملة فى الولايات المتحدة، وفى دول أمريكا اللاتينية وتم إلغاؤه (٢١١ : ص ١٣٣ – ١٣٤).

وأصبح المجلس القومى للبترول الذى أنشئ فى عام ١٩٤٦ وضم رؤساء المصالح الحكومية وشركات البترول هو الهيئة المهمة التى تقوم على تنسيق نشاط شركات البترول وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (٧٥ : ص ٣٤).

ولم يكن تعاظم رقابة الأمريكيين على مصادر البترول فى الشرق الأوسط، وما تلقاه من دعم واشنطن منزهاً عن الغرض. على سبيل المثال، لم يكن مواطنو الحكومة يتلقون رواتبهم من الحكومة فقط بل كانوا يتلقون أموالاً من أرامكو كما كتب الباحث الأمريكى ج. ستورك؛ فقد تسلم ر. دافيس مدير تصدير النفط إبان الحرب فى عام واحد راتباً من الحكومة قدره "عشرة آلاف دولار و ٤٧ ألف دولار من أرامكو"، وكذلك

تسليم م . تورنبورج مستشار وزارة الدولة لشئون البترول "ثمانية آلاف دولار من الحكومة و ٢٩ ألفاً من أرامكو" . ومن الجدير بالذكر أن المدير السابق لإمداد القوات البحرية الأمريكية المسلحة الأدميرال كارتر قد تولى منصب رئاسة مؤسسة أرامكو لشئون البترول بالحاويات (٢٤٦ : ص ٣٣ – ٣٤) .

وفى الأعوام من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ كان هناك أربعة أعضاء فى الكونجرس يعملون لصالح لوبى أرامكو (٢١٨ : ص ١١٨) . وإلى جانب هذا فقد دفعت شركات البترول المساهمة فى أرامكو بممثليها ليشغلوا مناصب حكومية حساسة . خذ مثلاً : جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٩ الذى وصل إلى هذا المنصب بعد أن ترك مقعده كرئيس لمجلس الوصاية الخاصة بصندوق روكفلر (٧٨ : المجلد ٧ ، ص ٥١٢) وقد كان هارى ترومان الشخصية الحكومية البارزة ور . لوفيت رجل البنوك المعروف قبل ذلك أعضاء فى مجلس الوصاية الخاص بصندوق روكفلر (٧٥ : ص ٣٧) . ويشير الباحث السوفيتى د . بورنوف بحق إلى أن "علاقة جزء من الشخصيات الحاكمة فى الولايات المتحدة برأس المال البترولى لا يعنى مطلقاً أن الحكومة الأمريكية تسير فى ركاب الاحتكارات البترولية وأنها تحقق مطالبها مغمضة العينين" فالحكومة الأمريكية ، كما يستخلص الباحث ، تضع فى اعتبارها دائماً مصالحها الشخصية (٧٥ : ص ٤٠) .

هناك أيضاً علاقات شبيهة غير مباشرة تقوم بين الشركات المساهمة فى أرامكو وبين "البيت الأبيض أو وزارة الدولة أو البنتاجون أو الكونجرس ، وهذه الجهات تدعم بشكل جوهرى موقف الشركة داخل البلاد ، وتضمن لها تأييد الحكومة فى الخارج . ومن ناحية أخرى ، وهى الأكثر أهمية لموضوعنا ، فإن مثل هذه العلاقات تضع الأساس للتغلغل الشديد لكثير من مؤسسات رأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية فى البلاد الأخرى ومن بينها العربية السعودية .

وفى نهاية الأربعينات أخذت وزارة الدولة موقف الدفاع عن مصالح أرامكو فى الجدل الذى قام بين الإدارة وحكومتى فرنسا وإنجلترا اللتين قدمتا احتجاجاً بشأن خرق أرامكو لإتفاقية "الخط الأحمر". وأعلن ممثلى الوزارة أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك حق التدخل فى شئون شركة خاصة. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية وقفت الحكومة الأمريكية ضد نشاط "ونستون تشرشل" فى دفاعه عن المصالح الإنجليزية فى العربية السعودية. وقد وصل الصراع إلى حد التصادم العسكرى المباشر الذى وقع منذ عدة سنوات بين الاحتكارات البترولية الأمريكية ومثيلاتها الإنجليزية فى منطقة واحة البريمى الغنية بالنفط على حدود العربية السعودية ومشيختى "أبو ظبى" و "مسقط" اللتين كانتا آنذاك محميتين إنجليزيتين. وقد بذل الدبلوماسيون الأمريكيون فى كل من جنيف والقاهرة وواشنطن ولندن جل جهدهم لحسم هذا الصراع بقدر المستطاع لصالح شروط أرامكو.

وفى عام ١٩٤٨ أعلنت لجنة من الكونجرس الأمريكى أن أرامكو شجعت الحكومة الأمريكية على ضمان قرض للعربية السعودية فى حدود ٩٩ مليوناً من الدولارات. ووعدت أرامكو أن تبيع للقوات البحرية الأمريكية المسلحة مازوتا بسعر ٠,٤ دولار للبرميل، على حين وصل سعر البرميل منه فى السوق العالمية آنذاك إلى ١,٠٥ دولار للبرميل. وقد تم تقديم المساعدة لابن سعود إلا أن القوات البحرية ظلت تدفع ١,٠٥ دولار لبرميل المازوت كما كانت تدفع من قبل. وهكذا تكون الحكومة قد دفعت لأرامكو ٣٨,٥ مليون دولار أكثر مما تستحق (١٦٦ : ص ٣٩٦ – ٣٩٧).

وتظهر الحرية المطلقة التى تتمتع بها أرامكو فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الدور الخاص الذى تلعبه الشركات المساهمة فيها فى توظيف رأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية بأكملها. فمجموعة "روكفلر" البترولية المالية الاحتكارية التى تتحكم بالفعل فى أرامكو تمتلك قوة اقتصادية جبارة، وتضع تحت تصرفها أضخم مخزون لخام إستراتيجى فى العالم الرأسمالى ألا وهو البترول. وفى النهاية فإنها تساعد على

احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذها فى المناطق المهمة فى العالم، تلك المناطق التى تعمل فيها شركاتها . والعالم بأسره ، على حد قول العالم الأمريكى ف . لاندبيرج ، هو حلبة لنشاط ممثلى إمبراطورية روكفلر السياسية المالية . كتب لاندبيرج يقول : " لم يعد هذا ببساطة مجرد (بيزنس) وإنما هو سوبر بيزنس ، بحيث أصبح الخط الفاصل بين الحكومة الداخلية والسوبر بيزنس باهتاً إلى حد إستحالة تمييزه" (١٦٤ : ص ٦١٦) .

ولكى نؤكد هذا الاستنتاج نسوق المثال التالى : بعث ر . كاتلر المساعد الخاص للرئيس الأمريكى فى بداية الخمسينات رسالة إلى "جون فوستر دالاس" وزير الخارجية الأمريكي بشأن بحث الكونجرس لخرق أرامكو للقانون الأمريكى يذكر فيها أن "تطبيق قوانين الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالتروستات ضد شركات البترول الغربية العاملة فى الشرق الأوسط يمكن اعتباره أمراً ثانوياً إذا ما قيس بمصالح الأمن القومى التى توفرها هذه الشركات عن طريق : (١) ضمان وصول العالم الحر بصفة دائمة لمصادر البترول فى الشرق الأوسط . (٢) الاحتفاظ بعلاقات الصداقة بين الدول المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط ودول العالم الحر" (الاقتباس من المرجع ٢٦ : ص ١٠٩) .

وفيما يلى نورد اقتباساً آخر من إحدى الوثائق التى تدل دلالة قاطعة على طابع النهب الذى يصبغ نشاط الاحتكارات الأمريكية فى العربية السعودية وغيرها من الدول ، وما تلقاه من دعم مباشر من الحكومة الأمريكية . وهذا المقطع من المذكرة السرية لوزارة الدولة المعدة للمباحثات مع ممثلى شركات النفط الأمريكية فى سبتمبر عام ١٩٥٠ حيث تذكر الوثيقة : أن بترول الشرق الأوسط مهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا فإن استخدامه " يحافظ على مصادر البترول فى نصف الكرة الغربى وهى ضرورية بشدة للأمم المتحدة فى حالات الطوارئ . إن بترول الشرق الأوسط يكفل للشركات الأمريكية التجارية وللمستثمرين الأمريكيين مشروعات رابحة . إن الشركات الأمريكية تمتلك ما يقرب من ٤٥٪ من إنتاج الشرق الأوسط، والسيطرة على هذا المصدر للطاقة أمر مهم فى السلم والحرب ، وهو هدف

مطلـوب لذاته ... إن شـركات البترول تتعاون أكثر من أجل تحقيق سياسـة الولايـات المتحـدة الأمريكية فى هـذه المنطقة" (الاقتباس مـن المرجع ٢٦ : ص ١٢٥) .

إن التلاحـم الوثيـق والاندماج المتكـرر لمصالح الحكومـة الأمريكية والاحتكارات البترولية الأمريكية فى الشـرق الأوسـط يؤكدان اسـتنتاج فلاديمير لينين الخاص بأن " تصدير رأس المال يعتبر هدفاً سياسياً ، وإن نجاحه يتوقف بدوره على السياسة الخارجية " (١٣ : ص ٩١) .

نشـاط الاحتكارات وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى العربية السـعودية اسـتخدمت الحكومـة الأمريكيـة كل إمكاناتهـا لتوسـيع نشـاطها فى مملكة البترول . فمنذ عـام ١٩٤٤ وحتى الآن تعمل هناك اللجنة العسـكرية الأمريكية التى تقدم المسـاعدات فى التجهيزات التكنيكية والإعداد الحربى للجيش والحرس الوطنى . وفى عام ١٩٤٦ بدأ بناء قاعدة للقوات الجوية الأمريكية فى الظهران . وهناك بعثة جيولوجية أمريكية تعمل منذ عام ١٩٤١ فى التنقيب فى كل أراضى العربية السعودية ، وبعثة أخرى زراعية أقامت عدداً من المزارع النموذجية ، وقامت بأعمال فى مجال الرى . وفى عام ١٩٤٣ استحدث فى البعثة الدبلوماسـية الأمريكية منصب المستشار الخاص لشئون النفط . وكان أول مدير للسـكك الحديدية فى السعودية أمريكى يدعى الجنـرال جيلدر . وفى الفـترة من عام ١٩٤٣ وحتى عـام ١٩٤٩ قامت وزارة الخزانة الأمريكية بصك الريالات الفضية السعودية .

وفى العشـرين من فبراير عـام ١٩٤٩ عقدت حكومة العربية السـعودية إتفاقاً مع شـركة "باسـيفيك وسـترن أويل" (أصبح اسمها "جيتى أويل" منذ شـهر أغسـطس عام ١٩٥٦) بشـأن حصول الأخيرة على امتياز استخراج البترول فـى الجزء السـعودى من المنطقة المحايدة الواقعة على حـدود الكويت ، والذى كانت أرامكو قد رفضته عام ١٩٤٨ بعد أن حصلت على قطاعات فى الشاطئ السعودى الواقع على الخليج العربى . بلغت مساحة امتياز "جيتى أويل" حوالى

٤ آلاف كيلو متر مربع ومدته ستون عاماً وشروطه المالية : دفع ٩,٥ مليون دولار يوم توقيع الإتفاقية مرة واحدة ، خصم ما قيمته مليون دولار سنوياً وحتى اكتشاف البترول بكميات تجارية ، حصة فى حدود ٠,٥٥ دولار عن كل برميل (الحد الأدنى المضمون للحصة مليون دولار) .

كان من المنتظر أن تحصل حكومة العربية السعودية على ٢٠ – ٢٥ ٪ من مبيعات البترول ومنتجاته فى المستقبل . كما كان باستطاعتها الحصول على ما يصل إلى ٢٠ ٪ من منتجات بترول الشركة ، وعلى ٣,٦ ألف برميل من المنتجات البترولية مقابل إيجار الصهاريج التى كان على الشركة بناؤها فى كل من جدة والرياض . وقد التزمت الشركة أيضاً ببناء مصنع لتكرير البترول (٢١٨ : ص ٣١٤) .

كانت شروط الامتياز الممنوح لشركة "جيتى أويل" تتيح للسعودية صاحبة البترول الحصول على عوائد أفضل مما تتيحه شروط أية امتيازات أخرى فى الشرق الأوسط . فإلى جانب الزيادة الملحوظة فى المكاسب المادية للحكومة السعودية فقد كان لها أيضاً حق الحصول على دخول من بيع البترول ومنتجاته فضلاً عما تحصل عليه مقابل استخراجه . ولم يغير التحفظ فى مد تنفيذ هذه الشروط الجانب القانونى من الأمر بل قوى من مركز الحكومة السعودية فى معاملاتها مع أرامكو . ويقول الاقتصادى العربى ز . مقداشى : إن شروط الامتياز الجديد وتجربة فنزويلا قد دفعا حكومة العربية السعودية إلى أن تبدأ المباحثات مع أرامكو بشأن إعادة النظر فى شروط إتفاقية ١٩٣٣ (٢١٨ : ص ١٤٩) . على أن "جيتى أويل" لم تتعرض للخسارة ؛ فقد عثرت على أول بترول لها فى عام ١٩٥٤ . وبدأت فى الإنتاج منذ عام ١٩٥٥ (١٧٨ : ص١٥٧ ؛ ١٩٤ : ص ١١) . كانت "جيتى أويل" تعطى خصماً قدره ٠,٦٥ دولار لكل برميل على الرغم من أن أرامكو كانت تدفع ٠,٢٢ من الدولار لكل برميل .

لقد حدث تغلغل رأس المال الأمريكى فى الفترة محل الدراسة فى أوجه الإنتاج الأخرى أيضاً فى العربية السعودية ؛ فقد حصلت بعض الشركات الأمريكية البترولية فى بداية الثلاثينات على امتيازات من الحكومة السعودية وعند ما قارب هذا العقد على الإنتهاء كان رأس المال الأمريكى قد أصبح له قاعدة راسخة فى البلاد . وهكذا عقدت شركة "إيسترن كومبانى" (أحد فروع شركة "فورد") إتفاقاً مع ابن سعود فى عام ١٩٣٣ بشأن تصدير السيارات وقطع الغيار له . ويمكن التعرف على طابع هذه الإتفاقية إذا عرفنا أن الحكومة كانت ملزمة بشراء السيارات من شركة "فورد" فقط وعلى مدى عشر سنوات تبدأ من عام ١٩٣٤ ، وتحظر فى خلال هذه المدة على أى شركة محلية أن تشترى أو تنقل ركابها بسيارات أخرى ، أما بالنسبة للحكومة فقد كان هناك استثناء : فالحكومة يمكنها شراء سيارات من ماركات أخرى للاستخدام الخاص ماعدا سيارات النقل الثقيل . على أن الحكومة على أية حال لم يكن بمقدورها شراء تلك السيارات الخاصة إلا من خلال شركة "فورد" (٧٢ : ص ٩٣) .

فى ديسمبر عام ١٩٣٤ وقعت العربية السعودية إتفاقاً مع شركتى "أمريكان سمالتينج آند ريفاينج" و "أمريكان صايانااميد كوربوريشن" اللتين كونتا شركة "سعودى أرابيان ماينج سنديكات" حيث جرى تمثيل رأس المال الإنجليزى والكندى إلى جانب رأس المال الأمريكى . كان لهذه الشركة حق احتكار استخراج الذهب والمعادن غير الحديدية فى مساحة تزيد على مائتى ألف كيلو متر مربع ولمدة ٧٥ عاماً . وكان ك . توتيشل أيضاً هو الذى أجرى البحوث الجيولوجية الأولية . وكانت الحكومة السعودية تحصل بموجب هذه الإتفاقية على ١٠ ٪ من الذهب المستخرج وتمتلك ٢٠ ٪ من الأسهم . وقد دفعت الشركة ضرائب فى حدود ١٥ ٪ من إجمالى تصديرها . ومن المقرر أن تؤول كل منشآت الشركة إلى الحكومة السعودية بإنتهاء مدة الامتياز. فى عام ١٩٥٤ وصل صافى دخل الحكومة والشركة عشرة ملايين دولار (٢٢٨: ص ٣١ ، ٣٦) . بدأ باستخراج الذهب فى عام ١٩٣٩ وبلغ ما استخرج آنذاك ٤٩٧ كيلو جراماً، وفى عام ١٩٤٥ بلغ ١١٧٨ كجم ، وفى عام ١٩٥٠ – ٢٠٥٢

كجم . وقد تم استخراج معادن أخرى غير حديدية بخلاف الذهب . فمثلاً بلغ المستخرج فى عام ١٩٥٠ من الفضة ٣٨٥٣ كجم (٧٢ : ص ٧٧) . فى عام ١٩٥٥ توقف العمل فى المناجم " بسبب نضوبها " .

بلغ عدد الشركات الأمريكية التى تأسست فى العربية السعودية مع نهاية الخمسينات ما يزيد على مائتى شركة من بينها : "فورد موتورز"، "فورد انترناشيونال" ، "فيديرال موتور تراك" ، "باكارد موتور كار" ، "جودييير طيف آند بير إكسبورت" ، "ستيوارت وارنر" ، "ديوبون مانيوفاكتشرينج" وجميعها تقوم بتصدير بعض الأجهزة والسلع الاستهلاكية المعمرة والماكينات ؛ وتعاقدت شركة "ترانس ورلد إير لاينز" (TWA) على تقديم خدماتها فى مجال الطيران الداخلى والخارجى للمملكة ، وقامت الشركتان بإقامة واستغلال محطتى الإذاعة فى كل من مكة وجدة ، وتعاقدت شركة "موريسون نادسن" على إنشاء المشروعات الصناعية والمرافق ، وهناك أيضاً "فرست ناشيونال بنك أوف نيويورك" الذى افتتح فرعاً له فى جدة .. إلى آخره. فى عام ١٩٤٧ أنشئت شركة "سعودى أرابيان اند استريزكوربوريشن" التجارة الصناعية وكانت تقوم بتصدير البضائع الأمريكية . وقد ظل استيراد المنتجات الأمريكية يزداد باطراد ووصل حجمه فى عام ١٩٥٥ حوالى ٥٧,٥ مليون دولار أى خمسة عشر ضعفاً بالمقارنة بما كان عليه عام ١٩٣٨(٧٢) .

ومع مطلع الخمسينات تنامى فى الشرق الأوسط نشاط الشركات الإنجليزية والفرنسية والألمانية الغربية والإيطالية فضلاً عن الأمريكية وجميعها يبحث عن أسواق لترويج منتجاتها . وهنا سارعت رأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية بتقوية مواقعها فى مملكة البترول .

فى يناير عام ١٩٤٩ أعلن "برنامج ترومان" وتنص النقطة الرابعة فيه على تقديم المساعدات الفنية للدول الأجنبية . كان هذا هو أول مشروع حكومى أمريكى يهدف إعلانه ، على وجه الخصوص ، إلى تقديم المساعدة الفنية لتطوير دول الشرق . وقد لعب "نلسون روكفلر" دوراً مهماً فى صياغة هذا البرنامج ، فقوانين "برنامج النقطة الرابعة" أعدتها لجنة المستشارين

الاقتصاديين التابعة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة تمويل إعادة التعمير الدولى ، وكلا اللجنتين من الهيئات الرأسمالية الكبيرة . وهكذا فإن الرئيس " ترومان " بإعلانه "النقطة الرابعة" " لم يزد فى جوهر الأمر - كما كتب العالم السوفيتى ن . إينوزيمتسيف - عن إطلاق اسم على مولود أخرجته الاحتكارات إلى حيز الوجود . (٩٣ : ص ٤٧٤) . والجدير بالذكر أن قرار انضمام "إيكسون" و "موبيل أويل" كمساهمين فى أرامكو اتخذ بعد إعلان "برنامج ترومان" . لقد أصبحت الحكومة الأمريكية نصيراً وضماناً للاستثمارات الاحتكارية الأمريكية فى أراضى الجزيرة العربية الغنية بالبترول وحليفاً لها فى صراعها مع منافسيها فى أوروبا الغربية .

وقد حصلت العربية السعودية فى إطار مساعدات " النقطة الرابعة" على حوالى خمسة ملايين دولار فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ لتطوير الزراعة والنقل واستخراج الثروات الطبيعية . وفى الواقع فقد ذهبت هذه الأموال فى بناء طرق السيارات الضرورية لأرامكو وفى تطوير المزارع النموذجية التى كانت توفر المحاصيل للعاملين بالشركة وغيرهم من الخبراء الأمريكيين وكذلك فى الإنفاق على الأسرة المالكة ودراسة الطبيعة الجيولوجية للبلاد . وبموجب " النقطة الرابعة" أيضاً حضرت إلى السعودية فى يوليو عام ١٩٥١ لجنة مالية أمريكية قامت بإصلاح نظامى المعاملات النقدية والمالية . وتم إنشاء سوق الأوراق المالية للعربية السعودية التى رأسها الأمريكى د . بلاوزيرس .

يتضح من مثال العربية السعودية أن أحد أهداف "برنامج ترومان" كان " دعم تبعية مصادر المواد الخام الأجنبية للاقتصاد الأمريكى ، أو على حد تعبير ترومان نفسه ، توفير" سوق جديدة لإنتاجنا الضخم وفتح مجالات لتشغيل رأس المال الأمريكى " (٩٢ : ص ٢٦٨) .

وقد رفع مشروع " دالاس - إيزنهاور" الذى أعلن فى يناير ١٩٥٧ بهذه الأهداف نفسها . وجوهر هذا المشروع يتلخص فى توسيع برامج "المعونة" الأمريكية لدول الشرق الأوسط وإعطاء رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الحق فى إرسال القوات المسلحة الأمريكية إلى هذه المنطقة "لصد أى عدوان مسلح

مـن جانب أى دولة تقع تحت سـيطرة الشـيوعية الدولية" ، أى مـن أجل مقاومة السياسـة المستقلة للبلاد العربية ، ودعم الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة . وقد تمشى "مشروع دالاس – إيزنهاور" قبل كل شئ مع "المصالح الخاصة" لآل روكفلر فى منطقة الشرق الأوسط .

وقد كتب ن . اينوزيمتسيف محللاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الخمسينات أن ثلث رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى تلك الفترة اتجهت نحو صناعة البترول ، وأن الشركات البترولية العملاقة وعلى رأسها شركات روكفلـر تحصل ٢/٣ : ٣/٤ دخلها من الخارج . وعلى ضوء هذه الحقائق يصبح من غير المستغرب أن المشروع المذكور تمت صياغته أولاً لا فى البيت الأبيض ولا فى وزارة الدولـة ، وإنما على صفحات صحيفة أكبر اتحاد احتكارى بترولى فـى الولايات المتحدة "سـتاندارد أويـل كومبانى أوف نيو جيرسـى" . وقد لعب كل من نيلسون روكفلر و ج . هوفر الصغير وغيرها من "قدامى رجال أعمال البترول" دوراً مهماً فى تقديمه ... وكذلك اللجنة الاسـتشنائية التابعة للرئيس لشئون الشرق الأوسط . وتضم هذه اللجنة فى عضويتها خمس عشرة شركة بترولية يرأسـها سـتيورات كولمان نائب شركة "سـتاندارد أويل كومبانى أوف نيو جيرسى" . (٩٣ : ص ٦٤٢) .

ويعد كلاً المشروعين دليلاً كاملاً على الدعم السياسى والعسكرى مـن جانب الحكومة الأمريكية من أجل التوسـع الاقتصـادى ، ومن أجل إزالة أيـة عقبـات تواجـه الاحتـكارات الأمريكية فى الشـرق الأوسـط ، وخاصة فى العربية السـعودية . كما أنهما يدلان أيضاً على مسـاعى الاسـتراتيجية الأمريكيـة من أجـل التحكم ، وفى منطقة تقاطع الطرق بين أوروبا وآسـيا وأفريقيا .